النهار ١٠-١٢-٢٠١٩

"الكارتيل" النفطي بين الواقع الاقتصادي وأزمة الفساد السياسي

الدكتور محمود إدلبي

عادت أزمة المحروقات مجدداً إلى واجهة الأحداث في لبنان، ولكن هذه المرة من بوابة تهجّم بعض أركان السلطة على الشركات المستوردة للنفط، وتحميلها مسؤولية الأزمة، والايحاء للرأي العام بأن انقاذ الوضع الاقتصادي يُحتّم على الدولة القيام بعملية استيراد النفط، محاولين التعمية على فشل السلطة الحاكمة وفسادها منذ ثلاثة عقود. لكن ما حقيقة هذه الأزمة؟ وهل أن هذه الشركات مسؤولة فعلاً عن افتعال الأزمة؟ وهل إنقاذ الوضع يتمثل في حصر عملية الاستيراد بالدولة؟

يتشكل القطاع النفطي في لبنان من الفئات الآتية:

-منشآت النفط في طرابلس والزهراني.

-الشركات المستوردة للنفط، والمسؤولة عن مهمات استيراد جميع أنواع المشتقات النفطية، ويبلغ عددها ١٤شركة، وتزيد توظيفاتها عن مليار دولار أميركي. وتُعتبر هذه الشركات الحلقة الأساس والأقوى في القطاع، إذ يصفها البعض بـ"الكارتيل" الذي يتحكّم بالسوق النفطية، فيما يرى فيها البعض الآخر صمام الأمان كونها أمّنت البلد في أصعب الظروف، وتحمّلت المخاطر في سبيل توفير حاجاته من المشتقات النفطية.

-شركات التوزيع، ويزيد عددها عن ١٠٠ شركة.

-متعهدو النقل، أي أصحاب الصهاريج التي يبلغ عددها نحو ٩٠٠ صهريج. أما حجم التوظيفات في قطاع النقل، فقد تعدّى حدود الـ٢٠٠ مليون دولار.

-مراكز التوزيع، التي يزيد عددها عن ٢٢٠٠ مركز، ويزيد حجم استثماراتها عن مليار دولار.

أما في ما يتعلق بعدد العاملين لدى هذا القطاع، فإنه يضم أكثر من ٢٥٠٠٠ بين موظفين اداريين، وعمال محطات، وسائقي صهاريج، وموزعين... أي ما توازي نسبته ٧% من مجموع العاملين في القطاع الخاص.

وتتحدد اسعار المحروقات في لبنان بكل شفافية، بناءً على جدول تركيب أسعار مبيع المحروقات الذي يصدر اسبوعياً عن وزارة الطاقة، ويتكون السعر النهائي لكل صنف من مجموع قيم ثابتة ومتغيرة. فالقيم الثابتة هي عبارة عن رسوم الجمارك، وحصة شركة التوزيع، وحصة متعهدي النقل، وعمولة مراكز التوزيع، وأخيرا الضريبة على القيمة المضافة. أما القيمة المتغيرة فهي ثمن البضاعة) الذي يتحدد بناءً على متوسط أربعة اسابيع للأسعار العالمية .(Platt'S ويتضح من بنود جدول تركيب الأسعار، ان أي تغيير في السعر النهائي للمحروقات ناتج حتما من التغير في الاسعار العالمية للنفط، وليس كما يشاع أنه ناتج من جراء تدخّل الدولة أو احتكار الشركات المستوردة.

وأما في ما يخص الحجم الاقتصادي لقطاع النفط، واستناداً الى كميات المشتقات النفطية المستوردة الى لبنان خلال العام ٢٠١٨، فإن حجم الانفاق على هذه المشتقات النفطية، يمكن تقديره بنحو ٤,٤ مليارات دولار، اي ما يعادل نسبة ٨,١٧% من الناتج القومي الاجمالي (البالغ ٥٣,٨٨ مليار دولار). كذلك، فقد قُدرت الأرباح غير الصافية لمراكز بيع الوقود، ومتعهدي النقل، وشركات التوزيع من تجارة المشتقات النفطية المستوردة الى لبنان بنحو ٣٠٠ مليون دولار، في حين ان الارباح غير الصافية لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني، وللشركات المستوردة للنفط خلال العام نفسه، تجاوزت الـ١٥٠ مليون دولار.

تجدر الاشارة الى ان الارباح المذكورة هي أرباح غير صافية، إذ ان القطاع يتحمل أعباء ونفقات تشغيلية ضخمة (رواتب، محروقات، صيانات، تأمين، ضرائب، حسومات، تأهيل محطات، تسويق...). أما واردات الخزينة من جمركة المشتقات النفطية المستوردة، ومن الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة على مبيعاتها، فقد تجاوزت ٧٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل نسبة ١,٣% من الناتج المحلي.

في الآونة الاخيرة، بدأ لبنان يُعاني أزمة اقتصادية ظهرت من خلال ارتفاع في سعر صرف الدولار في السوق السوداء، إذ وصل إلى حدّ ٢٣٥٠ ليرة مقابل الدولار، كما لجأت المصارف والصيارفة إلى الحد من بيع الدولار. وبغض النظر عن أسباب هذا الارتفاع، فقد عمد بعض التجار، الذين يملكون هامشاً من حرية التسعير، الى زيادة اسعارهم لتغطية فارق ارتفاع الدولار. أما القطاعات العاملة في القطاع النفطي، والتي تتقيّد بتسعيرة الوزارة، فقد اضطرت الى تحمّل وزر فارق صرف العملة على عاتقها. ومع استمرار ارتفاع سعر الدولار الى ما فوق ٢٠٠٠ ليرة، وما نجم عنه من آثار اقتصادية سلبية على القطاع، وبعد تنفيذ اضرابات تحذيرية عدة، وفي ظل عدم اكتراث وزارة الطاقة بتداعيات الأمر، تفاقم الوضع الى درجة أن الكلفة تجاوزت سعر المبيع، الامر الذي دفع المعنيين الى اعلان الاضراب المفتوح من أجل المطالبة برفع الضرر عن أكثر من ٢٥ الف عائلة تعتاش من هذا القطاع.

أمام هذا الواقع العصيب، وبدلاً من تدخّل وزارة الطاقة لحل الازمة بمنتهى الحكمة والشفافية، عبر اجراءات عملانية، إلا أنها أعلنت نيتها في استيراد المشتقات النفطية، موهمة الرأي العام بأن هذا القرار سيكون الخلاص لمعالجة أزمة المحروقات المستجدة، اضافة الى خفض كلفة الفاتورة النفطية على المستهلكين.

من هنا، وبعيدا من اطلاق الشائعات والاتهامات جزافا ممن ليس لديهم أدنى معلومات عن حيثيات هذا القطاع الحيوي، كان لا بد من طرح الاسئلة الآتية:

-هل سيتحمل مصرف لبنان كامل تكاليف الاعتمادات المفتوحة من وزارة الطاقة بعملة الدولار؟ أم فقط ٨٥% من قيمتها أسوة بباقي الشركات؟ علما أنه في كلتا الحالتين ستتكبد الدولة كلفة فرق الدولار للـ١٥% من قيمة الاعتمادات، والتي لو توافرت للشركات المستوردة في حينه، لما ظهرت أصلاً أي أزمة محروقات!

-هل لدى مستودعات منشآت النفط في طربلس والزهراني القدرة الاستيعابية لاستيراد كامل حاجات السوق؟

–لماذا لم يُطرح هذا الخيار طوال فترة تولّي "التيار العوني" وزارة النفط لمدة أكثر من ١٠ سنين؟

–هل لوزارة الطاقة القدرة على إدارة عمليات الاستيراد مباشرة، أم ستكون الادارة على غرار نموذج ادارة قطاع الكهرباء؟

–إن قيام وزارة الطاقة بالاستيراد لن يؤدي الى الغاء جميع فئات القطاع، وتالياً توفير أرباحها. لذلك، هل سيساهم توفير الارباح غير الصافية العائدة الى الشركات المستوردة، في انخفاض سعر المبيع بشكل فعال، أم أنها مجرد فقاقيع اعلامية؟

–هل سيثق الناس بمناقصات الاستيراد، في ظل تهميش دور إدارة المناقصات في التفتيش المركزي؟

من هذا المنطلق، فإن هذا القرار بعيد كل البعد عن المعالجة التقنية الموضوعية، وتالياً هو اقرب ما يكون الى الشعبوية، أو من منطلق كيدي سياسي، أو ربما وجها جديدا من وجوه الفساد عبر المحاصصة والتلزيمات، لا سيما أن الفساد في ملف بواخر الكهرباء لا يزال حاضراً في أذهان الشعب اللبناني.

■خبير اقتصادي ونفطي.